



التقرير السنوي ٢٠١٥

التقرير السنوي ٢٠١٥



صاحب السمو
الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي



صاحب السمو
الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة حاكم أبوظبي



سمو الشيخ
محمد بن سعود بن صقر القاسمي
ولي عهد رأس الخيمة



صاحب سمو
الشيخ سعود بن صقر القاسمي
عضو المجلس الأعلى حاكم رأس الخيمة

رسالة رئيس مجلس الإدارة

رسالة رئيس مجلس الإدارة

أجرى البنك التجاري الدولي خلال عام ٢٠١٥ عملية إعادة هيكلة واسعة وطبق استراتيجية حصيفة تهدف إلى تعزيز ميزانيته العمومية من أجل تحسين أدائه والعودة به إلى مسار النمو المربح والمستدام. ولدينا اليوم فريق إداري على درجة عالية من الخبرة والكفاءة، كما نعتمد استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تعزيز حيوية ومرونة البنك وبالتالي الارتقاء بمستوى تنافسيته وقدرته على تلبية المتطلبات المتجددة لعملائه من ناحية، وتوليد عوائد مستدامة للمساهمين من ناحية أخرى.

وطبقت إدارة البنك على مدار العام الماضي استراتيجية تهدف إلى تعزيز ميزانيته العمومية وتحسين مستويات السيولة وإدارة عملياته التشغيلية بطريقة متحفظة وحذرة من أجل تحقيق نمو مستدام. ومن خلال اتباع منهجية صارمة لإدارة المخاطر، استطاع البنك خفض بعض الأصول غير الأساسية بما في ذلك الأوراق المالية والعقارات وكذلك القروض المتعثرة.

كما واصلت إدارة البنك العمل على تحسين الأداء التشغيلي على مستوى كافة جوانب أعمالنا. وفي هذا السياق، قمنا بالاستثمار في تطوير منتجات جديدة وتطوير بنيتنا التحتية التقنية والارتقاء بمعايير خدمة العملاء فضلاً عن تحسين شبكة فروعنا. وقمنا بإطلاق نافذة للخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لنوفر للعملاء مجموعة واسعة من المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتلبية احتياجات الشركات الكبرى والأعمال. وأجرى البنك تعيينات هامة، حيث عين عدداً من المواهب المتميزة وعالية الأداء في قسم الخدمات المصرفية للأعمال. كما أكد المصرف خلال العام الماضي جهوده المستمرة لدعم مبادرات التوظيف والنمو المهني لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث واصل من خلال برنامج المخصص لتطوير الكوادر الوطنية توفير فرص التطوير المهني للإماراتيين في القطاع الخاص.

وبالنيابة عن مجلس الإدارة، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للسادة المساهمين على دعمهم المتواصل للبنك ومجلس الإدارة، كما نود أن نشكر الإدارة العليا وكافة موظفي البنك على الجهود الحثيثة التي بذلوها خلال العام ٢٠١٥، والشكر موصول لعملائنا الكرام على دعمهم المتواصل للبنك وثقتهم به. وبالنظر إلى المستقبل، سنواصل الاستثمار في تطوير أنشطتنا المصرفية وإرساء أسس راسخة لدعم نمو وحدات أعمالنا الأساسية، كما سنواصل تركيزنا على تحقيق عوائد مستدامة للمستثمرين.

وفي الختام، أتقدم باسمي وباسم المساهمين الكرام وأعضاء مجلس الإدارة الأفاضل بالشكر والعرفان لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة - حفظه الله -، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي - رعاه الله -، وسمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي، حاكم إمارة رأس الخيمة، وولي عهده سمو الشيخ محمد بن سعود بن صقر القاسمي، على توجيهاتهم السديدة ورؤيتهم الحكيمة ودورهم الحيوي في دعم اقتصاد الدولة ودفع عجلة نموها وتطورها لكي تكون من أفضل دول العالم.

محمد سلطان القاضي
رئيس مجلس الإدارة

رسالة الرئيس التنفيذي

رسالة الرئيس التنفيذي

الأداء المالي للبنك التجاري الدولي

طبقتنا خلال عام ٢٠١٥ استراتيجية تهدف إلى تعزيز ميزانيتنا العمومية وتحسين مستويات السيولة معتمدين نهجاً صارماً في إدارة المخاطر، مع العمل في الوقت نفسه على خفض بعض الأصول غير الأساسية بما في ذلك الأوراق المالية والعقارات وكذلك القروض المتعثرة.

وقد أثرت استراتيجية خفض القروض المتعثرة، التي تراجعت بمقدار ١,٣٨١ مليون درهم، على الأداء المالي لسنة ٢٠١٥ بالكامل، حيث وصل صافي الخسائر إلى ٤٦٧ مليون درهم بنهاية الاثني عشر شهراً المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥. وتحسّن معدل كفاية رأس المال ليصل إلى ١٤,٨٪ بنهاية ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ مقارنة مع ١٢,٥٪ بنهاية ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، لتبقى السيولة أعلى من المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات المركزي. وفي المقابل تمكّن البنك التجاري الدولي على مدى العام بكامله، من تحسين قوته المالية بشكل كبير حيث ارتفع معدل تغطية القروض المتعثرة ليصل إلى ٨١,٤٪.

وشملت استراتيجيتنا الرامية إلى تعزيز الميزانية العمومية، زيادة رأس مال البنك من خلال استثمار ١٢٥ مليون دولار عبر طرح خاص ناجح، لدعم الشق الأول من الأوراق المالية خلال ديسمبر ٢٠١٥، ما يمثل دليلاً قوياً على فعالية استراتيجية نمونا.

وعلى الرغم من أن العام ٢٠١٥ كان مليئاً بالتحديات والصعوبات على المستويين المحلي والعالمي إلا أن الأعمال الأساسية للبنك التجاري الدولي سجلت أداءً جيداً في عام ٢٠١٥، إذ شهدت الخدمات المصرفية للأفراد نمواً على أساس سنوي رغم التقليل المقرر لحجم الأصول.

وخلال العام ٢٠١٥، عملنا على تعيين عدد من المصرفيين المتخصصين في مناصب هامة بالبنك، ولدينا اليوم فريق إداري يتمتع بقدر عالٍ من الكفاءة والخبرة والإمكانات الكافية لتنفيذ استراتيجية البنك ووضعه على مسار الربحية من جديد.

أبرز التطورات على المستوى المؤسسي

وعلى مدى العام ٢٠١٥، ركزنا بشكل رئيسي على توفير أفضل الخدمات المصرفية لعملائنا مع مواصلة تحسين المركز المالي للبنك. كما عمل فريقنا بجد لتوطيد علاقاتنا مع قاعدة عملائنا الحالية، وقد اتخذنا الإجراءات اللازمة لتصحيح وضع أعمالنا ونمضي حالياً على الطريق الصحيح للعودة بها إلى مسار الربحية خلال العام ٢٠١٦.

وإلى جانب تعزيز متانة المركز المالي للبنك، واصلنا خلال العام الماضي العمل على تحسين الأداء التشغيلي على مستوى كافة جوانب أعمالنا. وفي هذا السياق، قمنا بالاستثمار في تطوير منتجات جديدة وتطوير بنيتنا التحتية التقنية والارتقاء بمعايير خدمة العملاء فضلاً عن تحسين شبكة فروعنا.

وخلال مطلع العام الماضي، قمنا بإطلاق نافذة للخدمات المصرفية الإسلامية لنوفر للعملاء مجموعة واسعة من المنتجات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتلبية احتياجات الشركات الكبرى والأعمال.

كما جددنا تركيزنا على سياستنا الخاصة بتعزيز مجموعة عروض الخدمات المصرفية للأعمال وقمنا بتوظيف فريق عالي الكفاءة والخبرة والذي نجح في تحقيق نمو بنسبة ٢٥٪ في هذا القطاع المهم من أعمالنا على مستوى دولة الإمارات.

قمنا أيضا خلال العام الماضي بالاستثمار في شبكة فروعنا حيث افتتحنا ثلاثة فروع جديدة في العين وأبوظبي ودبي. كما استثمرنا في التكنولوجيا والأنظمة، بما في ذلك بدء عملية ترقية واسعة لنظام الخدمات المصرفية الأساسي الذي تم تصميمه للارتقاء بقدراتنا الرقمية وفروعنا وتحسين تجربة عملائنا.

كما أطلقنا برنامج تحول لمواءمة عملياتنا وهيكلنا التنظيمي بشكل يلبي احتياجات عملائنا ويرتقي إلى مستوى تطلعاتهم. وفي إطار ذلك، قمنا بإعادة تصميم عمليات التعامل مع عملائنا وتقليص زمن إتمام المعاملات وتحسين تجربتهم. كما قمنا أيضاً بإعادة ترتيب إجراءات الإقراض المطبقة لدينا بهدف تسريع وزيادة دقة عمليات اتخاذ القرارات الائتمانية، وأعدنا ترتيب هيكلنا التنظيمي لضمان التنفيذ الفعال للعمليات.

وخلال العام ٢٠١٥، وأصلنا جهودنا في تطوير وتعزيز فريق عملنا لما يمثل ذلك من أولوية رئيسية بالنسبة لنا. وركز البنك على توظيف والاحتفاظ بالموهب المتميزة وعالية الأداء، كما استثمر بشكل واسع في برامج تدريب وتطوير وتكريم الموظفين من كافة المستويات.

كما أكد المصرف خلال العام الماضي جهوده المستمرة لدعم مبادرات التوطين والنمو المهني لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث واصل من خلال برنامجه المخصص لتطوير الكوادر الوطنية توفير فرص التطوير المهني للإماراتيين في القطاع الخاص.

وأجرى البنك التجاري الدولي خلال عام ٢٠١٥ عملية إعادة هيكلة واسعة وطبق استراتيجية حصيفة تهدف إلى تعزيز ميزانيته العمومية، ويمضي قدماً خلال العام ٢٠١٦ نحو تحسين أدائه والعودة من جديد إلى مسار النمو المربح والمستدام، مدعوماً بفريق إداري على درجة عالية من الخبرة والكفاءة. كما نعتد استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى تعزيز حيوية ومرونة البنك وبالتالي الارتقاء بمستوى تنافسيته وقدرته على تلبية المتطلبات المتجددة لعملائه.

مارك ت. روبنسون
الرئيس التنفيذي

مجلس الإدارة

مجلس الإدارة

السيد محمد سلطان القاضي
رئيس مجلس الإدارة

السيد علي أحمد الكواري
نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد محمد عمر بن حيدر
عضو مجلس الإدارة

الشيخ عبد الله بن حميد القاسمي
عضو مجلس الإدارة

السيد عادل عبد العزيز خشابني
عضو مجلس الإدارة

السيدة فريدة علي أبو الفتح
عضو مجلس الإدارة

السيد عبيد محمد أحمد السلامي
عضو مجلس الإدارة

السيد أحمد ماجد لوتاه
عضو مجلس الإدارة

السيد علي راشد المهندي
عضو مجلس الإدارة

لوکمة الشركات

حوكمة الشركات

تقوم حوكمة الشركات المتميزة بدور محوري وأساسي في الثقافة والممارسات التجارية لدى البنك التجاري الدولي يتبنى البنك أعلى المعايير في إطار التنفيذ الجاد لمبادئ حوكمة الشركات باعتبارها المساهم الرئيسي في ضمان وتحقيق النجاح على المدى الطويل، إضافة إلى قدرتها على خلق وتفعيل الثقة والتواصل بين البنك والمساهمين ويطمح البنك التجاري الدولي دوماً إلى الوصول إلى مستويات عالية من الحوكمة. وخلال السنوات الأخيرة، سعى البنك لتعزيز وتحسين معايير حوكمة الشركات وإطارها العام بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

يضمن إطار الحوكمة الذي اعتمده البنك التجاري الدولي الرقابة الكافية للمجلس على المخاطر المرتبطة بأعمالنا. فهو يركز على الفصل بين واجبات مجلس الإدارة ومسؤوليات الإدارة التنفيذية، وفعالية لجان المجلس والإدارة، ودور المدققين الداخليين والخارجيين، والشفافية والإفصاح الدقيق عن المعلومات في الوقت المناسب، والتعاون بين السلطات الإشرافية التنظيمية لضمان الامتثال الكامل للوائح المعمول بها وضمان تطبيق أفضل الممارسات.

يلتزم البنك التجاري الدولي مع المتطلبات واللوائح التنظيمية التي وضعها المصرف المركزي في دولة الإمارات العربية وهيئة الأوراق المالية والسلع المتحدة وسوق أبو ظبي للأوراق المالية كما يعتمد أفضل الممارسات في هذا القطاع. يقوم البنك بإعداد بياناته المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ('IFRS') ومعايير مراجعي الحسابات الخارجيين لعام ٢٠١٥، السادة / ديلويت أند توتش

يتم تعيين مراجعي الحسابات الخارجيين بموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي / اجتماع المساهمين. تعتبر الشفافية والإفصاح السمات المميزة للبيانات المحاسبية والتقارير المقدمة للمساهمين.

دور مجلس الإدارة

يقوم مجلس الإدارة بتنفيذ الأنشطة والمهام المطلوبة لتحقيق أهداف البنك. وتشمل مسؤوليات مجلس الإدارة وضع استراتيجيات البنك والتأكد من أن البنك يدير المخاطر بشكل فعال من خلال اعتماد ومراقبة هذه المخاطر. تتمحور مسؤولية مجلس الإدارة بشكل عام حول إدارة أنشطة وشؤون البنك. كما أن اعتماد إطار حوكمة الشركات للبنك يندرج ضمن مسؤوليات مجلس الإدارة للمساعدة في ضمان تنفيذ الإفصاحات والضوابط الداخلية الصارمة ووضع السياسات والإجراءات المناسبة التي تعتبر ضرورية لعمليات البنك المؤثرة والامتثال للمتطلبات التنظيمية والقانونية المعمول بها في كل الأوقات.

هيكل واجتماعات مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة البنك التجاري الدولي من تسعة أعضاء. يمثل عضوين منهم، بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة حكومة رأس الخيمة، وأربعة أعضاء منهم، بما في ذلك نائب رئيس مجلس الإدارة) بنك قطر الوطني، باعتباره المساهم الرئيسي، وثلاثة أعضاء يمثلون مجموعات الشركات الرئيسية الخاصة أو الأفراد الرئيسيين. وجميع أعضاء المجلس هم مدراء غير تنفيذيين.

تكوين المجلس واللجان

	مجلس الإدارة
رئيس مجلس الإدارة	السيد محمد سلطان القاضي
نائب رئيس مجلس الإدارة	السيد علي أحمد الكواري
عضو	السيد محمد عمر بن حيدر
عضو	الشيخ عبد الله بن حميد القاسمي
عضو	السيد عادل عبد العزيز خشابي
عضو	السيدة فريدة علي أبو الفتح
عضو	السيد عبيد محمد أحمد السلامي
عضو	السيد أحمد ماجد لوتاه
عضو	السيد علي راشد المهندي
من خلال دعوة*	الرئيس التنفيذي مارك روبنسون

* حضور الاجتماعات دون صلاحيات التصويت

اجتماعات المجلس

يجتمع مجلس الإدارة ست مرات على الأقل في السنة، أو كلما دعت الحاجة، بناء على دعوة من الرئيس أو نائب الرئيس، أو بناء على طلب عضوين من أعضاء المجلس. يتم توزيع جدول أعمال مفصل للأعضاء قبل وقت كاف من عقد الاجتماعات.

لجان المجلس

أنشأ المجلس اللجان الأربعة التالية وفقاً لمبادئ حوكمة الشركات للتأكد من حصول إدارة البنك على التوجيهات الدورية والمنتظمة من قبل هذه اللجان:

- اللجنة التنفيذية
- لجنة التسهيلات
- لجنة التدقيق
- لجنة المخاطر

تم تحديد أدوار ومسؤوليات وسلطات كل لجنة من هذه اللجان حسب الاختصاصات. ويجوز للمجلس تأسيس لجان إضافية حسب الضرورة أو حسب ما تراه مناسباً سواء على أساس دائم أو للتصدي ومعالجة قضايا محددة.

اللجنة التنفيذية

تشمل مسؤوليات اللجنة التنفيذية الأساسية تطوير ومراقبة ومراجعة استراتيجية البنك على المدى الطويل، ومراجعة وإصدار التوصيات حول الميزانية السنوية وخطط أعمال البنك. تشمل المسؤوليات الأخرى مراجعة الأداء المالي والتشغيلي للبنك وتخطيط الأعمال، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والتسويق والاتصالات، والمسائل المتعلقة بالأجور والموارد البشرية.

يرأس اللجنة نائب رئيس مجلس الإدارة وتتألف من أربعة أعضاء بالإضافة إلى رئيسها. يحضر الرئيس التنفيذي اجتماعات اللجنة دون صلاحيات التصويت فيها. وتجتمع اللجنة ما لا يقل عن أربع مرات في السنة.

لجنة التسهيلات

تتولى لجنة التسهيلات مهمة تقييم والموافقة على القروض والسلفيات التي يمنحها البنك. ومن بين واجباتها توجيه إقراضات البنك الأساسية وعمليات الاستثمار عن طريق استلام ومراجعة ائتمانات العملاء وأنشطتهم الاستثمارية، بما فيها مراكز المحافظ الائتمانية.

يتم انتخاب رئيس اللجنة من بين أعضاء مجلس الإدارة وتتألف اللجنة من أربعة أعضاء بالإضافة إلى رئيسها. يحضر الرئيس التنفيذي اجتماعات اللجنة دون صلاحيات التصويت فيها. تجتمع اللجنة مرة كل شهرين، أو أكثر من ذلك إذا لزم الأمر.

لجنة التدقيق (AC)

تشمل مسؤوليات لجنة التدقيق الأساسية مراقبة سلامة البيانات المالية للبنك، وسلامة الضوابط الداخلية، والامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية، وضمان استقلالية ومؤهلات مدقق الحسابات الخارجي، ومراقبة الأداء والمخرجات والتقارير المقدمة ضمن إطار وظيفة التدقيق الداخلي.

تتألف لجنة التدقيق من رئيس اللجنة وعضو من مجلس الإدارة وعضو آخر مستقل يتمتع بخبرة في مجالات المحاسبة والتدقيق والمالية. يحضر رئيس التدقيق الداخلي إجتماعات اللجنة دون صلاحيات التصويت فيها. ولضمان الحوكمة الجيدة، لا يجوز لأعضاء لجنة التدقيق أن يكونوا أعضاء في لجان المجلس الأخرى. تجتمع اللجنة ما لا يقل عن أربع مرات في السنة، ومباشرة قبل نشر النتائج السنوية ونصف السنوية وربيع السنوية.

لجنة المخاطر (RC)

تشمل مسؤوليات لجنة المخاطر الأساسية مراجعة ومصادقة استراتيجية إدارة المخاطر والتأكد من فعالية إطار مراقبة المخاطر، واعتماد التقارير السنوية للبنك الخاصة بالعملية الداخلية لتحديد كفاية رأس المال والإشراف على تطبيق السياسات المتعلقة بها، الإشراف على والمراقبة على عمليات لجنة المخاطر التابعة للإدارة، الإشراف على قسم الرقابة وقطاع المخاطر تمت الموافقة على تأسيس اللجنة في ٢٠١٥ وستباشر أعمالها في ٢٠١٦. تتألف اللجنة من رئيس اللجنة (عضو في المجلس) وعضو آخر من المجلس وعضوين مستقلين. تجتمع اللجنة ستة اجتماعات على الأقل خلال العام.

الهيكل الإداري

يتولى الرئيس التنفيذي مهام إدارة البنك. حيث يقوم بإدارة أعمال وأنشطة البنك والشركات التابعة له. وعلى مستوى الإدارة، هناك ثمان لجان تقدم الدعم الغفّال لإدارة البنك. وتم تحديد أدوار ومسؤوليات وسلطات كل لجنة من هذه اللجان حسب الاختصاصات.

هيكل المساهمين:

قائمة المساهمين الذين يملكون ٥% فأكثر النسبة

المساهمين	النسبة
بنك قطر الوطني	٤٠,٠٠ %
محمد عمر علي بن حيدر	١١,٢٣ %
زايد راشد بن عويضة وأولاده	٢٢,١٢ %
سونجيت كاييتال وكريس كاييتال	٥,٢٧ %

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

البيانات المالية

البنك التجاري الدولي ش.م.ع.
ص. ب. ٤٤٤٩، دبي،
الإمارات العربية المتحدة.

هاتف: +٩٧١ ٤ ٢٢٧ ٥٢٦٥
فاكس: +٩٧١ ٤ ٢٢٧ ٩٠٣٨

cbiuae.com